



نظام الهيئة العامة للأوقاف





الرقم: ١١١/م
التاريخ: ٢٦/٢/١٤٣٧ هـ

بسم الله تعالى

نحمد الله رب العالمين وصلواته وسلامه على سلطاننا

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/٤) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/٤) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/٤) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٣٥/٦٠) بتاريخ ١٤٣٥/٧/٦ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٣) بتاريخ ١٤٣٧/٢/٢٥ هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً : الموافقة على نظام الهيئة العامة للأوقاف، بالصيغة المرافقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المُلْكُ بِالْعِزَّةِ السَّعُودِيَّةِ
جَمِيعُ الْوَرَادَةِ
الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ

قرار رقم : (٧٣)

وتاريخ : ١٤٣٧/٢/٢٥ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣٠٦٩ وتاريخ ١٤٣٥/٨/٤هـ ،
المشتملة على خطاب معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم ٣٠١ وتاريخ ١٤٣٢/٢/٥هـ ،
في شأن مشروع نظام الهيئة العامة للأوقاف .

وبعد الاطلاع على مشروع النظام المشار إليه .

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الأوقاف الأعلى ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م ٢٥) وتاريخ ١٤٣٨٦/٧/١٨هـ .

وبعد الاطلاع على نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م ١٧) وتاريخ ١٤٢٧/٣/١٢هـ .

وبعد الاطلاع على نظام المرافعات الشرعية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م ١) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٠) وتاريخ ١٤٣١/٥/١٢هـ .

وبعد الاطلاع على المعاشر رقم (٣٦) وتاريخ ١٤٣٢/٢/٥هـ ورقم (٢٠٢) وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٢هـ ورقم (٢٦) وتاريخ ١٤٣٦/٢/٤هـ ورقم (٢٩٩) وتاريخ ١٤٣٦/٦/١٠هـ ورقم (٣٩٩) وتاريخ ١٤٣٦/٧/١٢هـ ورقم (٧٨٦) وتاريخ ١٤٣٦/١١/٢٤هـ والمذكرات رقم (٧٢) وتاريخ ١٤٣٦/٢/٤هـ ورقم (٤٠٠) وتاريخ ١٤٣٦/٦/١٠هـ ورقم (٤٠٠) وتاريخ ١٤٣٦/٧/١٧هـ ،
المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٥/٦٠) وتاريخ ١٤٣٥/٧/٦هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٤٥) وتاريخ ١٤٣٧/٢/٣هـ .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



(٢)

الْمُلْكُ الْعَرَبِيُّ الْسُّعُودِيُّ
مَجَلسُ الْوَزَارَةِ
الْأَمَانَةُ الْعَامَّةُ

يقرّ ما يلي :

- أولاً : الموافقة على نظام الهيئة العامة للأوقاف ، بالصيغة المرافقـة . وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقـة لهذا .
- ثانياً : اعتماد ميزانية سنوية للهيئة العامة للأوقاف ضمن الميزانية العامة للدولة ، وذلك لمدة خمس سنوات ، واعتبار ما سيعتمد لها مالياً من الدولة خلال تلك السنوات سلفـة تسترد مستقبلاً .
- ثالثاً : يكون تعيين الأعضاء - المشار إليهم في الفقرة (٣) من المادة (السادسة) من النظام - في أول مجلس إدارة بأمر من رئيس مجلس الوزراء .
- رابعاً : تتولى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تمثيل المملكة في المؤتمرات واللتقيات والندوات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالأوقاف ، وتنسق الوزارة مع الهيئة العامة للأوقاف من أجل مشاركة الهيئة في ذلك .
- خامساً : استمرار تولي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الإشراف الإداري على نشاط المساجد الموقوفة التي عين عليها الواقفون نظاراً .


رئيس مجلس الوزراء



المملكة العربية السعودية

الرقم :
التاريخ : / /
المحفظات :

نظام الهيئة العامة للأوقاف

المادة الأولى :

يقصد بالالفاظ والعبارات الآتية المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

الهيئة : الهيئة العامة للاًوقاف.

المجلس : محلى، إدارة الهيئة.

الرئيس، رئيس، المجلس

المحافظ: محافظ العينة.

الخطاب: ملخص أسلوبية.

الوقف العام : الوقف المشروط على أوجه برّ عامة معينة بالذات أو بالوصف.

الوقف الخاص (الأهلي) : الوقف المشروط على معين من ذرية وأقارب بالذات أو بالوصف.

الوقف المشترك : الوقف الذي يشترك في شرطه أكثر من نوع من أنواع الوقف.

الواقف : من ينشئ الوقف.

شروط الواقف : الصيغة التي يحددها الواقف بشأن الوقف أو إيراده أو مصروفه أو ناظره، أو الموقوف عليه.

الموقوف عليه : المستفيد من الوقف وفق شرط الواقف.

الناظر : الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الذي يتولى نظارة الوقف.

الناظرة : إجراء التصرفات التي تحقق الغبطة والمصلحة لعين الوقف وإيراده، وذلك بحفظه وإيجاره وتنميته وإصلاحه والمخاصمة فيه وصرف غلت، وفقاً لشرط الواقف.

الإدارة : ما يعهد به الناظر إلى غيره - سواء أكان شخصاً ذات صفة طبيعية أو اعتبارية - في شأن تصريف شؤون الوقف بحفظه وایجاره وتنميته



**المادة الثانية:**

الهيئة العامة للأوقاف هيئه عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وترتبط برئيس مجلس الوزراء، وتباشر المهام والاختصاصات المنوطة بها بمقتضى هذا النظام، ويكون مقرها الرئيس في مدينة الرياض، ولها إنشاء فروع داخل المملكة بحسب الحاجة.

المادة الثالثة:

تهدف الهيئة إلى تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها، وتطويرها، وتنميتها؛ بما يحقق شروط واقفيها، ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة.

المادة الرابعة:

- ١- تشرف الهيئة على جميع الأوقاف العامة، والخاصة (الأهلية)، والمشتركة، وفقاً لما ورد في الفقرة (٥) من المادة (الخامسة) من هذا النظام.
- ٢- تشرف الهيئة على أعمال الناظر الذين يعينهم الواقفون في حدود ما تفرض به الأنظمة، و فيما لا يخالف شروط الواقفين، أو يدخل في أعمال النظارة.

المادة الخامسة:

تتولى الهيئة المهام الآتية:

- ١- تسجيل جميع الأوقاف في المملكة بعد توثيقها.
- ٢- حصر جميع الأموال الموقوفة، وبناء قاعدة معلومات عامة عنها.
- ٣- النظارة على الأوقاف الآتية:
 - أ- الأوقاف العامة والخاصة (الأهلية) والمشتركة؛ إلا إذا اشترط الواقف أن يتولى نظارة الوقف شخص أو جهة غير الهيئة.
 - ب- أوقاف مؤقتات الحجيج والعمراء.
- ٤- إدارة الأوقاف التي يكون لها ناظر غير الهيئة، وذلك بناءً على طلب الواقف أو الناظر.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢
الصفات :



المُسَلِّكُ الْعَرِيفُ إِلَى السُّعُودِيَّةِ
هِيَةُ الْجَبَرِ الْعَرِيفِ بِنِ الْمُزَارِعِ

- ٥- الإشراف الرقابي على أعمال النظار، واتخاذ الإجراءات النظامية لتحقيق أهداف الوقف دون الدخول في أعمال النظارة، وذلك باتخاذ ما يأتي:
 - أ- الاطلاع على التقارير المحاسبية السنوية التي تعد عن الأوقاف.
 - ب- تقديم الدعم الفني والمعلوماتي للنظار.
 - ج- تقديم المشورة المالية والإدارية بما لا يخالف شرط الوقف.
 - د- تكليف ممثل عنها لحضور اجتماعات الجمعية العمومية، أو اجتماعات مجالس إدارات الأوقاف التي ليس لها جمعيات عمومية؛ عند بحث التقرير المالي السنوي للوقف.
 - هـ- طلب تغيير المراجع الخارجى.
 - وـ- تحريك الدعوى - إذا لزم الأمر - أمام القضاء لعزل الناظر الذي يخفق في تحقيق أهداف الوقف، أو يفقد شرطاً من شروط النظارة.
- ٦- الموافقة على طلبات إنشاء الأوقاف العامة والمشتركة التي تمول عن طريق جمع التبرعات، أو الهبات، أو المساهمات، وإصدار الأذونات اللاحمة لها.
- ٧- تحصيل إيرادات الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، وإنفاقها على الأغراض الموقوفة من أجلها؛ بما يحقق شرط الواقف، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة إذا استلزم الأمر ذلك.
- ٨- تحصيل إيرادات الأوقاف التي تكون الهيئة مديرية لها، وإنفاقها على الأغراض الموقوفة من أجلها؛ بما يتفق مع عقد الإدارة ولا يتعارض مع شرط الواقف، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة إذا استلزم الأمر ذلك.
- ٩- اتخاذ الإجراءات اللاحمة للاستفادة من الأموال الموقوفة (الثابتة، والمنقوله) خارج المملكة على أوجه بر عامة داخل المملكة - بالتنسيق مع وزارة الخارجية - وإنفاق إيراداتها على مصارفها.
- ١٠- اتخاذ الإجراءات اللاحمة لتطوير العمل الواقفي من خلال الآتي:



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم : / /
التاريخ : ١٤ / /
الصفات :



المُسْتَقْبَلُونَ الْعَرَبُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَيَّاهُ لِلْجَهَادِ بِمَكْلِفَتِ الْفَرْزَاغِ

- أ- الدعوة إلى الوقف وتسهيل إجراءاته، وتقديم المعلومات والمشورة والمساندة الممكنة للواقفين، والنظرار، وكل من يرغب في الوقف.
- ب- تطوير الصيغ الوقمية القائمة، والسعى إلى إيجاد صيغ وقمية جديدة، والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.
- ج- الإسهام في إقامة المشروعات الوقمية، والنشاطات العلمية والبحثية؛ بما يعزز تنمية المجتمع، ويحقق شروط الواقفين، ومقاصد الوقف، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- د- نشر الوعي في المجتمع بأهمية الوقف، ودوره الاجتماعي والاقتصادي، وعقد الندوات والمؤتمرات وغيرها من النشاطات التثقيفية، وإجراء الدراسات والبحوث في مجال الأوقاف.

المادة السادسة:

- ١- يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس يعين بأمر من رئيس مجلس الوزراء، وخمسة عشر عضواً على النحو الآتي:^(١)
- | | |
|---|----------------------|
| أ- المحافظ | عضوأ ونائباً للرئيس. |
| ب- ممثل من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد | عضوأ. |
| ج- ممثل من وزارة العدل | عضوأ. |
| د - ممثل من الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي | عضوأ. |
| ه- ممثل من وزارة المالية | عضوأ. |
| و- ممثل من وزارة الشؤون الاجتماعية | عضوأ. |
| ز- ممثل من وزارة التعليم | عضوأ. |
| ح- ممثل من الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني | عضوأ. |
| ط- ممثل من الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم | عضوأ. |
| ي- ممثل من الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي لها نشاط في مجال الأوقاف | عضوأ. |
| ك- أحد رجال الأعمال الذين لهم أوقاف | عضوأ. |



(١) صدرت هذه المادة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٦٢ وتاريخ ٥/٣/١٤٢٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم :
التاريخ : ١٤٢ / /
الصفات :



المَلَكُوكُ الْعَرَبِيُّ الْمَسْعُودِيُّ
هَيْئَةُ الْبَانِجَةِ بِرَأْيِهِ لِلْفَلَاقِ

- ل- اثنين من المتخصصين البارزين في مجال الاقتصاد والاستثمار عضوين.
- م- أحد المختصين الشرعيين في المعاملات المالية والاقتصادية عضواً.
- ن- ممثل من المؤسسات الوقمية الخاصة عضواً.
- ٢- يجب ألا تقل مرتبة ممثلي الجهات المشار إليها في الفقرات (ب، ج، د، هـ، و، ز، ح ، ط) عن المرتبة (الرابعة عشرة) أو ما يعادلها.
- ٣- يعين الأعضاء المشار إليهم في الفقرات (ي، كـ، لـ، مـ، نـ) بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.
- ٤- تحدد مكافآت حضور جلسات المجلس للرئيس والأعضاء بقرار من مجلس الوزراء.

المادة السابعة :

المجلس هو السلطة العليا المشرفة على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، وله اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود أحكام هذا النظام، وعلى وجه الخصوص ما يأتي:

- ١- اقتراح الأنظمة المتعلقة بنشاط الأوقاف، ورفعها إلى الجهات المختصة لاعتمادها وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.
- ٢- وضع الإستراتيجيات والخطط والسياسات المتعلقة بنشاط الأوقاف، ومراجعتها، وتقويمها، والعمل على تطويرها وتحديثها.
- ٣- إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة، ولوائحها (الإدارية، والمالية، والاستثمارية)، وغيرها من اللوائح الداخلية.
- ٤- الموافقة على مشروع ميزانية الأوقاف - التي تكون الهيئة ناظرة عليها - وحسابها الختامي، وتقرير مراجع الحسابات.
- ٥- الموافقة على مشروع ميزانية الهيئة، وحسابها الختامي، وتقرير مراجع الحسابات، والتقرير السنوي؛ تمهدأ لرفعها بحسب الإجراءات المتبعة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الموسم :
التاريخ : / / ١٤٢٥
المرفات :



المُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هِيَئَةُ الْبَرَكَاتِ بِرَأْيِ الْمَجْلِسِ الْمُرْدَلِ

- ٦- الموافقة على التصرف في أصول الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، بقصد تتميمها و بما يحقق شرط الواقف؛ سواء ببيعها وشراء بديل عنها، أو الدخول بها لتصبح حصة في شركة، أو غير ذلك من المعاوضات. وذلك وفقاً لاختصاصات المجلس، ويحسب الضوابط الشرعية والإجراءات التي تبيّنها لائحة الاستثمار.
- ٧- الموافقة على إنشاء صناديق ومحافظ استثمارية وقفية، وتأسيس مؤسسات وشركات وقفية، أو المشاركة في تأسيسها، أو تملك حصص في شركات قائمة، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.
- ٨- الموافقة على المشروعات التي تنفذ من أموال الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها أو مديرية لها، وذلك وفقاً لاختصاصات المجلس التي تحددها لائحة الاستثمار.
- ٩- الموافقة على الحصول على قروض لتمويل المشروعات الوقفية التي تكون الهيئة ناظرة عليها أو مديرية لها، وصيانة الأوقاف القائمة منها وتطويرها؛ بما يحقق شرط الواقف، وذلك وفقاً لاختصاصات المجلس التي تحددها لائحة الاستثمار.
- ١٠- قبول الأموال الموقوفة على الهيئة، والهبات، والتبرعات، والوصايا، والمساعدات المخصصة لها.
- ١١- إقرار الآلية التي يتم بموجبها حصر الأوقاف، وتسجيلها، وتوثيقها، والمحافظة عليها من أي تعدد قد يقع عليها.
- ١٢- إقرار برامج للتوعية بمكانة الوقف، ودوره الاجتماعي والاقتصادي.
- ١٣- إقرار إنشاء فروع للهيئة داخل المملكة بحسب الحاجة.
- ١٤- تكوين اللجان المتخصصة الدائمة والمؤقتة، من بين أعضائه أو من غيرهم، واعتماد إجراءات عملها، وتحديد واجبات أعضائها ومكافآتهم، وذلك دون الإخلال بما ورد في المادتين (الحادية عشرة) و(الثانية عشرة) من هذا النظام.
- ١٥- الاستعانة بمن يلزم من الخبراء والمستشارين، والتعاقد مع من تدعو الحاجة إليهم وفق القواعد التي يحددها، وتحديد مكافآتهم.





الرقم : / /
التاريخ : ١٤ / /
المرفات :

ويجوز للمجلس تفويض بعض اختصاصاته إلى من يراه من المسؤولين أو اللجان في الهيئة وفق ما يتقتضيه سير العمل فيها.

المادة الثامنة:

- ١- يجتمع المجلس مرة - على الأقل - كل شهرين بناء على دعوة من الرئيس، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بحسب ما يقدرها الرئيس، ويتعين أن تكون الدعوة مصحوبة بجدول أعمال الاجتماع. وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك أربعة من أعضائه.
- ٢- يشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم الرئيس أو نائبه، وتتصدر القرارات بأغلبية المجلس، وعند التساوي يرجع الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ٣- يعقد المجلس اجتماعاته في مقر الهيئة، وله - عند الاقتضاء - أن يعقدها في مكان آخر داخل المملكة.
- ٤- تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع، والأعضاء الحاضرون.
- ٥- للمجلس دعوة من يرى الاستعانة بهم من المتخصصين والمستشارين لحضور اجتماعاته، دون أن يكون لهم الحق في التصويت.
- ٦- لا يجوز للعضو تفويض شخص آخر للتصويت عنه عند غيابه، وللعضو الحاضر تسجيل اعتراضه الذي أبداه في الجلسة وأسباب الاعتراض ضمن محضر المجلس.
- ٧- لا يجوز للعضو أن يفشي شيئاً مما وقف عليه من أسرار الهيئة بسبب عضويته في المجلس.
- ٨- يكون للمجلس أمين عام يصدر بتعيينه قرار من المجلس.
- ٩- يضع المجلس لائحة داخلية لسير أعماله بما يتفق مع أحكام هذا النظام.



المرقم :
التاريخ : ١٤ / /
المرفات :

بيان الخاتمة



المملكة العربية السعودية
هيئة المخزون والمجلس الوزاري

المادة التاسعة

يكون للهيئة محافظ يعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، ويحدد القرار أجره ومزاياه المالية الأخرى، ويعد المسؤول عن إدارة شؤون الهيئة، وتتركز مسؤولياته في حدود ما ينص عليه هذا النظام وما يقرره المجلس، ويسارس الاختصاصات الآتية:

- ١- متابعة القرارات التي يصدرها المجلس، والإشراف على تنفيذها، وإطلاع المجلس على ما تم في شأنها.
- ٢- اقتراح خطط الهيئة، وبرامجها، والإشراف على تنفيذها بعد موافقة المجلس عليها.
- ٣- اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة.
- ٤- الإشراف على إعداد لوائح الهيئة (الإدارية، والمالية، والاستثمارية)، وغيرها من اللوائح الداخلية، واقتراح تعديليها.
- ٥- الإشراف على سير العمل في الهيئة؛ وفقاً للوائح المعتمدة.
- ٦- الإشراف على إعداد مشروعات الأنظمة المتعلقة بنشاط الأوقاف، وعرضها على المجلس لإقرارها؛ تمهيداً لرفعها إلى الجهات المختصة لاعتمادها وفقاً للإجراءات المتبعة، وتقديم المقترنات في شأن تعديليها وتطويرها.
- ٧- الإشراف على إعداد مشروعات الإستراتيجيات والخطط والسياسات المتعلقة بنشاط الأوقاف، وعرضها على المجلس لإقرارها.
- ٨- الإشراف على إعداد مشروع الميزانية السنوية، والتقديرات المالية، والحساب الختامي للأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، وعرضها على المجلس.
- ٩- الإشراف على إعداد مشروع الميزانية السنوية، والتقديرات المالية، والحساب الختامي، وال报吶 السني للهيئة، وعرضها على المجلس.
- ١٠- تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن أعمال الهيئة، ومنجزاتها، ونشاطاتها.
- ١١- الإشراف على منسوبي الهيئة؛ طبقاً للصلاحيات الممنوحة له، وما تحدده اللوائح.
- ١٢- اعتماد أوامر الصرف الخاصة بالهيئة؛ وفقاً للميزانية السنوية المعتمدة.
- ١٣- تمثيل الهيئة في صلاتها بغيرها من الجهات، وأمام القضاء.





١٤- مباشرةً ما تخوله إيهام قرارات المجلس والأنظمة واللوائح الخاصة بالهيئة من اختصاصات.

وللحافظ تفويض بعض اختصاصاته إلى من يراه من المسؤولين أو اللجان في الهيئة وفق ما يقتضيه سير العمل فيها.

المادة العاشرة:

يكون للمحافظ نائب (أو أكثر) يعين بقرار من المجلس بناء على ترشيح المحافظ؛ يتولى القيام بالأعمال وفقاً للصلاحيات التي يمنحه إياها الرئيس في حدود ما يقضي به هذا النظام.

المادة الحادية عشرة:

تشكل - بقرار من المجلس، وفي مركز الهيئة الرئيس - لجنة استشارية دائمة (من غير أعضاء المجلس ومن غير منسوبها الهيئة) تسمى (اللجنة الاستشارية)، ترتبط تنظيمياً بالمجلس، وتُعنى بتقديم الاستشارات الشرعية، والظامانية، والمالية، والاقتصادية، والاستثمارية، والاجتماعية، وذلك وفقاً لما يأتي:

١- يكون تشكيل اللجنة على النحو الآتي:

أ- اثنان من المتخصصين في مجال الاقتصاد والاستثمار.

ب- اثنان من المتخصصين الشرعيين في المعاملات المالية والاقتصادية ممن لهم معرفة وخبرة في مجال الأوقاف.

ج- أحد المتخصصين في مجال الأنظمة.

د- أحد المتخصصين الماليين.

هـ- أحد المتخصصين الاجتماعيين.

٢- يحدد قرار التشكيل رئيس اللجنة ونائبه من بين أعضائها.

٣- تكون مدة عضوية اللجنة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد لمرة واحدة.

٤- يكون للجنة سكرتارية يُعين فيها عدد كافٍ من الموظفين المختصين.

٥- تعد اللجنة لائحة داخلية لسير أعمالها، ويعتمدتها المجلس.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُلَكُوكُ الْعَرَبِيُّونَ السُّعُودِيُّونَ
هُبُّتَهُ بِالْمُلْكِ بِرَأْيِهِ جَلَسَ الْوَزَارَةُ



الرقم : ١٤٢ / /
التاريخ : ٢٠١٤
الرفقات :

المادة الثانية عشرة :

تشكل - بقرار من المجلس، وفي مركز الهيئة الرئيس - لجنة دائمة (من غير أعضاء المجلس ومن غير منسوبي الهيئة) تسمى (لجنة الرقابة والمراجعة الداخلية)، ترتبط تنظيمياً بالمجلس، وذلك وفقاً لما يأتى :

- ١- يكون تشكيل اللجنة على النحو الآتي :
 - أ- مثل من وزارة الداخلية لا تقل مرتبته عن (الثالثة عشرة).
 - ب- اثنان من المتخصصين في المحاسبة.
 - ج- اثنان من المتخصصين في الإدارة وقياس الأداء.
 - د- أحد المتخصصين في الأنظمة.
- ٢- يحدد قرار التشكيل رئيس اللجنة ونائبه من بين أعضائها.
- ٣- تكون مدة عضوية اللجنة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد لمرة واحدة.
- ٤- يكون للجنة سكرتارية يعين فيها عدد كافٍ من الموظفين المختصين.
- ٥- تعد اللجنة اللائحة المنظمة لأعمال الرقابة والمراجعة، وحقوق أعضائها، والموظفين التابعين لها وواجباتهم، ويعتمدها المجلس.

المادة الثالثة عشرة:

تهدف لجنة الرقابة والمراجعة الداخلية إلى حماية أموال الهيئة وممتلكاتها، وضمان سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها، ودقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية واحتكمالها، وضمان فاعلية العمليات الإدارية والمالية وكفايتها؛ بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والتحقق من التقيد بالأنظمة، واللوائح، والتعليمات، والسياسات، والخطط المقرة. وتحدد اللائحة المنظمة لأعمال الرقابة والمراجعة تفصيلاً للاختصاصات التي يعهد بها المجلس إلى اللجنة.

المادة الرابعة عشرة:

تحصل الهيئة على مقابل أتعاب نظير إدارتها للأوقاف التي لها ناظر غيرها وعهد إليها إدارتها، ويحدد المجلس هذا مقابل بعد الاتفاق مع الواقف أو الناظر، على لا تزيد نسبة مقابل على (١٠٪) من صافي الدخل السنوي لتلك الأوقاف.





الرقم : / /
التاريخ : ١٤٢٤
الصفات :

المادة الخامسة عشرة:

مع الالتزام بشرط الواقف، وعدم الإضرار بالمستفيدين من الوقف؛ للهيئة القيام بالآتي:

- ١- استثمار أصول الأوقاف - التي تكون ناظرة عليها - وفوائض إيراداتها، وذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة للتحقق من جدواه.
- ٢- استقطاع نسبة لا تتجاوز (٢٥٪) من صافي الإيرادات السنوية للوقف الذي تكون ناظرة عليه؛ لاستثمارها لمصلحته.
- ٣- استقطاع نسبة لا تتجاوز (٢٠٪) من الفوائض السنوية لإيرادات وقف أو مجموعة أوقاف تكون ناظرة عليها؛ لاستثمارها لأجل تنمية وقف أو أوقاف أخرى تكون ناظرة عليها كذلك؛ على أن تعيد النسبة المستقطعة لحساب الوقف خلال مدة خمس سنوات - كحد أقصى - من تاريخ الاستقطاع.

المادة السادسة عشرة:

- ١- تحتفظ الهيئة بحسابات خاصة للأوقاف التي تكون ناظرة عليها أو مديرية لها؛ تكون مستقلة عن حساباتها، ويميزانة خاصة بها.
- ٢- تحتفظ الهيئة بحسابات خاصة بأوقاف الحرمين.
- ٣- تودع أموال الأوقاف - التي تكون الهيئة ناظرة عليها أو مديرية لها - في حسابات مستقلة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، أو أي من المصارف السعودية المرخص لها.

المادة السابعة عشرة:

السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة، واستثناءً من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ نفاذ هذا النظام.

المادة الثامنة عشرة:

- ١- تضع الهيئة نظاماً مالياً محاسبياً للأوقاف التي تكون ناظرة عليها أو مديرية لها؛ يتواافق مع طبيعتها، ويضمن حفظ أموال الأوقاف واستثماراتها، وفقاً لما يقرره هذا النظام.
- ٢- تضع الهيئة نظاماً مالياً محاسبياً استرشادياً للأوقاف التي لا تكون ناظرة عليها أو مديرية لها؛ لمساعدة النظار في حفظ أموال الأوقاف واستثماراتها.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المَّمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
فِي سُورَةِ الْجَدَارِ بِمَحَافِظَةِ الْوَزَارَةِ

الرقم : / /
التاريخ : ١٤٢
الصفات :

٣- تنظم اللائحة المالية للهيئة جميع ما له علاقة بالتوافي المالية، ومن ذلك ما يأتي:
أ- الحسابات.

ب- الإيرادات، والنفقات.

ج- تحصيل إيرادات الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها أو مديرية لها، وإنفاقها على مصارفها؛ وفقاً لشروط الواقعين.
د- الميزانية، والحساب الختامي.

المادة التاسعة عشرة:

١- تكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر سنوياً، وتتكون إيراداتها من المصادر الآتية:
أ- نسبة يحددها المجلس لا تتجاوز (١٠٪) من صافي الدخل السنوي للأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها.

ب- الإيرادات المتحصلة مقابل إدارة الأوقاف التي يعهد إلى الهيئة بإدارتها، وفقاً لما ورد في المادة (الرابعة عشرة) من هذا النظام.

ج- الإيرادات المتحصلة من النشاطات التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

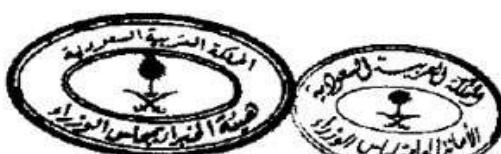
د- الإعارة الحكومية السنوية التي تقر للهيئة في الميزانية العامة للدولة.

هـ- الأوقاف، والهبات، والتبرعات، والوصايا، والمساعدات المخصصة لها.

٢- تودع أموال الهيئة في حسابات مستقلة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، أو أي من المصارف السعودية المرخص لها، ويصرف منها على الهيئة ومنسوبيها وفق اللائحة المالية التي يقرها المجلس.

المادة العشرون:

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات الهيئة؛ يعين المجلس مراجع حسابات (أو أكثر) من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المرخص لهم في المملكة؛ لمراجعة حسابات الأوقاف والهيئة. وفي حال تعدد المراجعين فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام المجلس. ويرفع تقرير مراجع أو مراجعى الحسابات إلى المجلس، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه. ويحدد المجلس أتعاب مراجع أو مراجعى الحسابات.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُتَّكِّلُ بِهِ الْعَرَبُونَ السَّعُودِيُّونَ
هَيْئَةُ الْجَيْرَانِ بِمَدِينَةِ الْمَوْلَى



الرقم
التاريخ : ١٤ / ٢ / ٢٠١٤
المرفات :

المادة الحادية والعشرون:

تعامل الهيئة من حيث الرسوم معاملة الهيئات والمؤسسات العامة.

المادة الثانية والعشرون:

١ - يصدر المجلس لائحة للتوظيف في الهيئة؛ تحدد شروط تعيين موظفيها، وحقوقهم، وواجباتهم، وتأديبهم، وإنها خدمتهم.

٢ - يسري على جميع منسوبي الهيئة نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

المادة الثالثة والعشرون:

لتلتزم الهيئة في جميع تصرفاتها واستثماراتها بشروط الواقعين، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة النافذة.

المادة الرابعة والعشرون:

لا يجوز أن يكون لأيٍ من أعضاء المجلس، أو موظفي الهيئة، أو أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، وجميع من له علاقة بإدارة أعمالها، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي مشروع أو اتفاق يعقد مع الهيئة، كما لا يجوز له أن يتعامل بالبيع أو الشراء أو غير ذلك لحساب نفسه أو لحساب الغير في أموال الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها أو مديرية لها، ويكون باطلًا أي تصرف مخالف لاحكام هذه المادة.

المادة الخامسة والعشرون:

١ - يحل هذا النظام محل نظام مجلس الأوقاف الأعلى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٥/م) وتاريخ ١٣٨٦/٧/١٨هـ، ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

٢ - تسري على الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها؛ الأحكام الواردة في هذا النظام استثناءً من حكم المادة (الثالثة والعشرين بعد المائتين) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/م) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ.

٣ - يلغى هذا النظام كل ما يتعارض معه من أحكام أخرى، بما في ذلك الأحكام الواردة في نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧/م) وتاريخ ١٤٢٧/٣/١٣هـ.





أوقاف
AWQAF

